الأمم المتحدة

A/HRC/21/20

الجمعية العامة

Distr.: General
26 June 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير مرحلي عن تنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/١٥، يلقي هذا التقرير نظرة عامة على مبادرات التثقيف الوطنية في مجال حقوق الإنسان في قطاع التعليم العالي لفائدة المعلمين والمربين والموظفين المدنيين وموظفي إنفاذ القانون والعسكريين، وفقاً لما أفادت به الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من ٤٥ بلداً في سياق المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمات حكومية دولية أخرى لدعم الجهود الوطنية. وينتهي التقرير بتقديم توصيات من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٥	٣
ثانياً –	المبادرات الوطنية التي بلغت عنها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٦-٥٥	٣
ألف–	مراكز التنسيق الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية	٨-١٤	٤
باء –	التعليم العالي	١٥-٢٠	٦
جيم–	المعلمون والمربون	٢١-٢٦	٨
دال –	الموظفون المدنيون	٢٧-٣٤	١٠
هاء –	الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون	٣٥-٤٨	١٣
واو –	الجيش	٤٩-٥٥	١٣
ثالثاً –	الأنشطة على الصعيد الدولي	٥٦-٦٩	١٨
ألف–	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	٥٦-٦٥	١٨
باء –	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	٦٦	٢١
جيم–	منظمات حكومية دولية أخرى	٦٧-٦٩	٢١
رابعاً –	الاستنتاجات	٧٠-٧١	٢٢

المرفق

قائمة بأسماء البلدان التي قدمت ردوداً		٢٤

أولاً- مقدمة

١- أطلقت الجمعية العامة في قرارها ١١٣/٥٩ ألف البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره مبادرة عالمية للمضي قدماً لتنفيذ برامج التثقيف في ميدان حقوق الإنسان في جميع القطاعات، وهو يتألف من مراحل متعاقبة. وركزت المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) على إدراج التثقيف بحقوق الإنسان في النظامين التعليميين الابتدائي والثانوي.

٢- وركز مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤/١٢ على المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) بشأن التثقيف بحقوق الإنسان في التعليم العالي وتدريب المعلمين والمربين والموظفين المدنيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والعسكريين في مجال حقوق الإنسان. وأعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عملاً بولايتها، مشروع خطة عمل (A/HRC/15/28) يتضمن توجيهات عملية كي تنفذها الحكومات والجهات صاحبة المصلحة على المستوى المحلي.

٣- واعتمد مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١١/١٥، خطة العمل المذكورة آنفاً، وشجع الدول على تنفيذها. وذكّر بأنه ينبغي للدول الأعضاء أيضاً أن تواصل التثقيف بحقوق الإنسان في نظمها التعليمية، كما تم الشروع بذلك في المرحلة الأولى، وطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً مرحلياً عن البرنامج العالمي من أجل تقديمه في عام ٢٠١٢.

٤- وتقدم المفوضية في هذا التقرير عرضاً موجزاً لمجموعة من المبادرات الوطنية المتخذة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى أيار/مايو ٢٠١٢ للتثقيف بحقوق الإنسان في القطاعات المشار إليها آنفاً، على النحو الذي بلّغت به الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتعرض أيضاً الأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها المفوضية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى أيار/مايو ٢٠١٢. وترد المبادرات الدولية المتخذة قبل تموز/يوليه ٢٠١١ في تقرير الأمين العام عن متابعة السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان (A/66/225).

٥- ومن التطورات المهمة التي حدثت السنة الماضية اعتماد الجمعية العامة، في قرارها ١٣٧/٦٦، إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، مما يشكل مرجعية معيارية جديدة للمجتمع الدولي.

ثانياً- المبادرات الوطنية التي بلغت عنها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٦- في شباط/فبراير ٢٠١٢، عممت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مذكرة شفوية لدعوة الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات عن الاستراتيجيات الوطنية الشاملة لتنفيذ خطة

عمل المرحلة الثانية من البرنامج العالمي، والمبادرات المحددة المتخذة بشأن التعليم العالي والمعلمين والمربين والموظفين المدنيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والعسكريين. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، وردت معلومات من ٣٤ حكومة، منها ردود دول أعضاء على رسالة بعثتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، طلبت فيها إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم معلومات عن أنشطتها ذات الصلة بذلك، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/١٥. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، قدمت ١٤ مؤسسة معلومات. ويرد في المرفق قائمة أسماء المؤسسات التي ردت.

٧- وترد الإشارة في هذا التقرير إلى ٤٥ بلداً؛ وقد نظمت المواد بحسب الموضوع وفقاً للقطاعات المستهدفة في المرحلة الثانية. ولم تدرج في التقرير المعلومات المستقاة من المراسلات الواردة بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢. وإذا كان هذا التقرير يتضمن أمثلة توضيحية، فإنه لا يعكس جميع المبادرات المتخذة على الصعيد العالمي. أضف إلى ذلك أنه لم يجر التحقيق في المعلومات الواردة بشكل مستقل. ويمكن الاطلاع على تفاصيل المبادرات الوطنية المشار إليها في الرسائل التي تلقتها المفوضية والمتاحة على الصفحة المخصصة للبرنامج العالمي على الشابكة، حيث يرد أيضاً ملخص للمعلومات الواردة بشأن التثقيف بحقوق الإنسان في النظامين التعليميين الابتدائي والثانوي ومجالات أخرى تتعدى المرحلة الثانية[(١)].

ألف- مراكز التنسيق الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية

٨- عُينت مؤسسات متنوعة لتنسيق مبادرات التثقيف بحقوق الإنسان على المستوى الوطني حسب السياقات المؤسسية الوطنية. فعلى سبيل المثال، تضطلع اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان بمتابعة البرنامج العالمي في غواتيمالا، في حين يتولى مكتب النائب العام للتعاون الدولي التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون القيام بهذا الدور في إسبانيا. وفي أستراليا، يتحمل قسم سياسات حقوق الإنسان التابع للنيابة العامة مسؤولية مجموعة شاملة من أنشطة التثقيف بحقوق الإنسان. وفي السويد، تتولى وكالتان حكوميتان، هما ديوان المظالم بشأنه التمييز، ومنتدى التاريخ الحي، مهمة زيادة الوعي بحقوق الإنسان. وفي سويسرا، فإن المؤسستين الرئيسيتين اللتين تدعمهما الحكومة دائرة مكافحة العنصرية، ومؤسسة التعليم والتنمية[(٢)]. وتقوم الشُعَب داخل وزارات التعليم بتنسيق مبادرات التثقيف بحقوق الإنسان في الأرجنتين (مكتب الوكيل لشؤون العدل ومعايير التعليم)، وفي جورجيا (شعبة تطوير التعليم العام)، وفي تايلند (لجنة رصد البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومقره مكتب التعاون الدولي).

(١) انظر www2.ohchr.org/english/issues/education/training/programme/secondphase/nationalinitiatives.htm.

(٢) انظر www.globaleducation.ch.

٩- والتوصية الأولى الواردة في خطة عمل البرنامج العالمي هي استعراض وضع التثقيف بحقوق الإنسان، مثلاً عن طريق دراسة أساسية وطنية. وأعدت اللجنة الآيرلندية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ دراسة شاملة تلقي نظرة عامة على التثقيف بحقوق الإنسان في آيرلندا لإرساء أساس لوضع خطة عمل وطنية عن التثقيف بحقوق الإنسان[٣]. وفي سلوفينيا، كُلف فريق عامل حكومي، يتألف من ممثلي الوزارات المعنية بالتعليم العالي والقطاع العام والشؤون الخارجية، بوضع خطة مفصلة للمبادرات والثغرات القائمة، ورسم خطة تنفيذية تشتمل على التدابير الممكنة لتحسين التثقيف بحقوق الإنسان في المجالات التي تركز عليها المرحلة الثانية.

١٠- وقدم المعهد الوطني للدراسة والعمل من أجل تطوير التعليم، التابع لوزارة التعليم في السنغال، تقريراً عن دراسة أجريت في عام ٢٠٠٥ بشأن حالة التثقيف بحقوق الإنسان في نظامي التعليم النظامي وغير النظامي. وبُذلت جهود منذ عام ٢٠٠٨ لوضع خطة عمل وتوجيهها لإدراج التثقيف بحقوق الإنسان في مناهج التعليم النظامي وغير النظامي في السنغال وما يتعلق بذلك من أدوات تعليمية، وتدريب العاملين في قطاع التعليم وإجراء التقييم اللازم. وعُهد إلى شبكة الجامعات السويسرية بمهمة إعداد دراسة أساسية وطنية. وتشير قيرغيزستان إلى دراسة ستعدها مستقبلاً عن التثقيف بحقوق الإنسان لتوجيه عملية وضع تشريع جديد وما يتعلق بها من خطوات.

١١- وقدم عدد أقل من الدول معلومات عن الاستراتيجيات أو خطط العمل الشاملة التثقيف والقائمة حالياً في مجال حقوق الإنسان، والتي يتم وضعها في معظم الحالات بفضل الجهود الجماعية، فعلى سبيل المثال، وضعت وزارة التعليم والعلوم في أرمينيا خطة العمل الوطنية في مجال التثقيف بحقوق الإنسان (٢٠١٢-٢٠١٥) بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقدم هذه الخطة معلومات مفصلة عن أنشطة التنفيذ المتصلة بالمعلمين والمتعلمين. وبدأ العمل بالخطة الوطنية الكولومبية للتثقيف بحقوق الإنسان، التي وضعت بدعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وتلاها مرسوم يضفي الصبغة المؤسسية على الهياكل اللازمة لتنفيذها، ونشرت ووزعت على المؤسسات الحكومية، والموظفين المدنيين، والمؤسسات الجامعية، ومنظمات المجمع المدني[٤]. ولدى مالطة خطط عمل لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، وخطة عمل تشجع التعليم للجميع. وتشمل خطة اليابان الأساسية للتثقيف بحقوق الإنسان والتشجيع عليها، المعدلة في عام ٢٠١١، تدريب الموظفين الحكوميين.

---

(٣) انظر www.ihrc.ie/publications/list/human-rights-education-in-ireland-an-overview.

(٤) يمكن الاطلاع على الخطة بالنقر على الرابط التالي:
www2.ohchr.org/english/issues/education/training/programme/secondphase/nationalinitiatives.ht.

١٢- وفي أستراليا، يشكل التثقيف بحقوق الإنسان الركن الأساسي من إطار حقوق الإنسان الذي تنفذه النيابة العامة منذ عام ٢٠١٠[٥]. ويهدف إلى بناء ثقافة احترام حقوق الإنسان بوصفها مسؤولية جميع الأستراليين. وفي السودان، شرع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التابع لوزارة العدل في رسم استراتيجية وطنية بشأن التثقيف بحقوق الإنسان. وأشارت إسبانيا إلى خطتها الاستراتيجية للمواطنة والاندماج للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وتشمل خطة سويسرا الوطنية للتثقيف بالتنمية المستدامة (٢٠٠٧-٢٠١٤)[٦] حقوق الإنسان، وتركز على تدريب المعلمين، وتحظى بدعم المؤتمر السويسري لرؤساء المعاهد العليا للتربية.

١٣- ولدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا وحدة للتثقيف بحقوق الإنسان تتولى تنسيق خطة العمل الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في نيجيريا مع مختلِف الوزارات والإدارات والوكالات ومنظمات المجتمع المدني. وتضطلع أيضاً بأنشطة لتوعية وتدريب الطلبة والمعلمين في جميع المستويات، والعسكريين، والموظفين المدنيين، والمشرعين، والقطاع الخاص، والصناعات النفطية والاستخراجية، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، والشباب، في جملة فئات.

١٤- وأوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا وزارة العدل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بأن تدرج اقتراحات من خطة عمل البرنامج العالمي في خطةَ العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي هي أساس السياسة الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٢-٢٠١٦). وتعتزم اللجنة، في خطتها الثلاثية لتعزيز حقوق الإنسان (٢٠١٢-٢٠١٤)، ترسيخ تثقيف فئات مستهدفة في مجال حقوق الإنسان، وتنقيح المناهج التعليمية، وتوحيد الخطط الدراسية، والاستفادة من وسائل الإعلام.

باء- التعليم العالي

١٥- أشارت بلدان عدة، منها الاتحاد الروسي، والجمهورية التشيكية، وسلوفينيا، وفرنسا، ونيوزيلندا، إلى الجهة الأكاديمية التي تتمتع بها مؤسسات التعليم العالي فيها بالحرية. وتعد وزارة التعليم والثقافة والرياضة في إسبانيا خطة مفصلة عن وضع نظام الجامعات الإسباني لتحديد مجالات العمل. وتنص التشريعات الإسبانية على أن يتم إعداد المناهج الدراسية الجديدة باتباع المبدأ الذي يقضي بضرورة تشجيع احترام حقوق الإنسان وتعزيزها في أي نشاط مهني.

١٦- وتدرَّس حقوق الإنسان كمادة مستقلة أو جزء من مواد أخرى ذات صلة بها، خاصة القانون (في بلدان مثل أذربيجان، وآيرلندا، وجمهورية مولدوفا، والسودان، وسويسرا،

(٥) انظر www.ag.gov.au/humanrightsframework.

(٦) انظر www.edk.ch/dyn/12097.php.

وفرنسا، وموريشيوس، واليابان)، والعلوم السياسية (مثلاً في معاهد الدراسات السياسية في فرنسا)، والعلاقات الدولية (أذربيجان وسويسرا)، والتنمية المستدامة (سويسرا)، وكذلك في العلوم الإنسانية/الفنون الحرة (اليابان)، وفي مؤسسات التعليم العالي التقنية (رومانيا). وفي ألمانيا، يجرى التثقيف بحقوق الإنسان في العلوم الاجتماعية، والعلوم الإنسانية، والفلسفة، واللاهوت، والعلوم الصحية. وتدرّس المعاهد الجورجية مواد تشمل حماية حقوق الإنسان والتربية الوطنية. وفي مؤسسات التعليم العالي الروسية، يطلب إلى الطلبة منهم ضرورة احترام حقوق الإنسان في حياتهم المهنية. وطلبت وزارة التعليم بجمهورية مولدوفا إلى مؤسسات التعليم العالي أن تدرج في فرع العلوم الاجتماعية والإنسانية من المناهج الدراسية مادة تتناول إطار حقوق الإنسان. وتنظَّم أنشطة في ميدان حقوق الإنسان خارج المناهج الدراسية بالتعاون مع المجتمع المدني.

١٧- ويجري الاضطلاع ببحوث في مجال حقوق الإنسان، وتدريب الخريجين في هذا المجال في جامعات أسترالية شتى، منها المركز الأسترالي للتثقيف بحقوق الإنسان (معهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا)، ومركز التثقيف بحقوق الإنسان (جامعة كورتين للتكنولوجيا). وتمنح مؤسسات التعليم العالي السويسرية درجة الماجستير أو الدكتوراه في حقوق الإنسان، مثل المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، وأكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، والمركز المختص بحقوق الإنسان في جامعة زوريخ. وفي إسبانيا، هناك برامج بدرجة الماجستير في حقوق الإنسان في جامعة غرناطة (درجة الماجستير في ثقافة السلام، والنزاعات، والتربية، وحقوق الإنسان). ويوجد كرسي لحقوق الإنسان في جامعة وهران بالجزائر. أما الأقسام الألمانية التي ينصب التعليم فيها على حقوق الإنسان فهي كرسي اليونسكو للتثقيف بحقوق الإنسان في جامعة أوتو - فون - غويريكه، بماغدربرغ، أو كرسي حقوق الإنسان وسياسات حقوق الإنسان في جامعة فريدريك - ألكسندر، إيرلنغن - نورنبرغ. وفي ألمانيا أيضاً، كثيراً ما تعقد حلقات دراسية خارج نطاق التعليم النظامي بشأن حقوق الإنسان، والتثقيف بحقوق الإنسان نظرياً وعملياً. وتشارك مؤسسات التعليم العالي الألمانية في مسابقات القانون الدولي، وتسهم في بحوث حقوق الإنسان. وكثير من معاهد التعليم العالي الألمانية أعضاء أيضاً في "الاتفاق العالمي".

١٨- وتوجد أقسام لحقوق الإنسان في كثير من مؤسسات التعليم العالي الروسية، منها جامعة العلوم التربوية الحكومية بموسكو، ومعهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية التابع لوزارة الشؤون الخارجية. وتقدم جامعة برم الحكومية للعلوم التربوية، وأكاديمية التدريب والتطوير المستمر لتعليم العمال دورات تدريبية وحلقات دراسية عن نظرية وأساليب تعليم حقوق الإنسان في المدارس، علماً بأن دورات مشابهة قد عقدت في مناطق أخرى من البلاد. ودعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إنشاء درجة ماجستير دولية في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩، من جانب مجموعة من الجامعات الروسية بمساعدة مركز موارد مشترك بين المؤسسات في جامعة الصداقة بين الشعوب بروسيا.

١٩- وإذا كان عدد قليل من البلدان أشار إلى سياسات محددة للتعليم العالي في مجال التثقيف بحقوق الإنسان، فقد أشارت بلدان كثيرة إلى أحكام حماية حقوق الإنسان في الجامعات. فقانون التعليم العالي المعمول به في إكوادور حالياً (المعتمد في عام ٢٠١٠) يكفل الحق في التعليم العالي ويعزز إمكان التحاق الجميع دون تمييز. ومن تدابير حماية حقوق الطلبة والموظفين المحليين والدوليين في أستراليا قانون دعم التعليم العالي لعام ٢٠٠٣، وقانون عام ٢٠١١ الذي تم بموجبه إنشاء وكالة معنية بتأمين جودة التعليم العالي ومعاييره، وقانون خدمات تعليم الطلبة الأجانب لعام ٢٠٠٠. وتحدد مدونة قواعد السلوك الأكاديمي بجامعة الجبل الأسود قواعد حماية حقوق الإنسان. ويقضي القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية وغيره من الأحكام بأن مؤسسات التعليم العالي ملتزمة بحقوق الإنسان وضمان حرية التعليم والتعلّم والبحث في إطار يقوم على أساس المبادئ الديمقراطية.

٢٠- وأسهمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً في تعزيز التثقيف بحقوق الإنسان في التعليم العالي. ففي جيبوتي، ساعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على إنشاء خلية لحقوق الإنسان في جامعة جيبوتي. وتتعاون اللجنة الاستشارية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الجزائر، ومكتب وكيل شؤون حقوق الإنسان في غواتيمالا، مع الجامعات على تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل ودعم تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان. ولدى المكتب أيضاً اتفاق للتدريب مع جامعة سان كارلوس. ونظمت اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان برامج للتوعية بحقوق الإنسان لفائدة طلبة معاهد الفنون التطبيقية وفي الجامعات الحكومية، بما فيها جامعة ماليزيا الوطنية. وأنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية كوريا وحدة محلية مكونة من موظفين متخصصين في الجامعات في جميع أنحاء البلاد؛ ولدى ١٠ جامعات الآن أقسام بحوث في مجال حقوق الإنسان. وتدرس المناهج الدراسية الخاصة بحقوق الإنسان أكثر فأكثر في إطار مزج تثقيف المعلمين المقبلين وأهل القانون والمرشدين الاجتماعيين. واستضافت الجامعات في جمهورية كوريا ندوات وحلقات نقاش وحلقات دراسية أكاديمية دولية عن حقوق الإنسان.

جيم- المعلمون والمربون

٢١- توجد في بعض البلدان أحكام ولوائح قانونية محددة تحكم تنظيم دورات تدريبية للمعلمين في مجال حقوق الإنسان. ففي السويد، ينص قانون التعليم لعام ٢٠٠٩ والمناهج الدراسية الوطنية على التزام العاملين في المدارس بتعزيز احترام حقوق الإنسان. وفي فرنسا، يخضع التدريب الأولي للمعلمين لمرسوم يدمج قيم حقوق الإنسان ويحدد الكفاءات المهنية المطلوبة من المعلمين بصفتهم موظفين عموميين يؤدون مهامهم بشكل أخلاقي ومسؤول ويعززون المساواة وعدم التمييز. ويتلقى جميع المعلمين السلوفينيين تدريباً في مجال حقوق الإنسان قبل الحصول على رخصتهم، ويتعين على من يريد أن يصبح مدير مدرسة أن يلتحق

بدورة تدريبية عن حقوق الإنسان. وأدرجت وزارة التعليم والعلم والتكنولوجيا بجمهورية كوريا مادة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الموحدة والمنقحة للتدريب التأهيلي الذي هو شرط التأهل لوظيفة مدير مدرسة، ونائب مدير مدرسة، ومعلم. وتشجع الوزارة أيضاً مكاتب التعليم البلدية على أن تضع بنفسها برامج خاصة بحقوق الإنسان لفائدة المعلمين الذين يعملون في نطاق ولايتها. وفي اليابان، يقدَّم تدريب متخصص وتقني في التثقيف الاجتماعي، ومن ذلك حقوق الإنسان، للمتخصصين في التثقيف الاجتماعي، بمن فيهم المكتبيون، عملاً بقانون التثقيف الاجتماعي.

٢٢- وعادة ما يكون التدريب أثناء العمل، في مجال حقوق الإنسان، طوعياً في فرنسا وسلوفينيا. أما في موناكو، فيعزز التدريب أثناء العمل أساليب التعليم التي تشجع على مشاركة الطلبة. وفي إستونيا، تعد المواد المتعلقة بحقوق الإنسان أولوية في تدريب المعلمين المهني والتدريب أثناء العمل. وفي جمهورية مولدوفا، عمد معهد العلوم التربوية إلى مراجعة جميع برامج التدريب أثناء العمل في عام ٢٠١١ كي تتضمن التثقيف بحقوق الإنسان، مع الاهتمام خاصة بتدريسها للموظفين الذين يتعاملون مع الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. ومن المعتزم تقديم دروس عن بعد في عام ٢٠١٢ عن المساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، وقضايا أخرى. وتدرب وزارة التعليم السودانية المعلمين والمربين على معالجة قضايا حقوق الإنسان، مثل حقوق الطفل والعقوبة البدنية. وأصدر وزير التعليم والجامعات والبحوث ووزير تكافؤ الفرص في إيطاليا وثيقة لجميع المدارس الإيطالية لإذكاء وعي المعلمين ومديري المدارس بالتنوع الجنساني.

٢٣- وأشارت وزارة التعليم بالأردن إلى أنه تم إدراج حقوق الإنسان في المقررات الدراسية لموظفي قطاع التعليم وإلى الدورة التدريبية التي نظمت في عمان في ٢٠١٠ لوضع مفهوم التثقيف في ميدان حقوق الإنسان والمواطنة في السياق الأردني، وتعزيزه في المدارس، وتمكين المشاركين من إدراج المفاهيم في المناهج الدراسية. وفي أذربيجان، شارك ٩٩٨ معلماً في دورات تدريبية عن التعليم القائم على المهارات الحياتية خلال السنة الدراسية ٢٠٠٩-٢٠١٠. وقد أعِدت وسائل تعليمية وأدوات منهجية متنوعة، منها كتاب مدرسي للمعلمين ودليل للطلبة عن موضوع الاتجار بالبشر.

٢٤- وغالباً ما تُعَد أنشطة التدريب ومشاريعه بالتعاون مع الهيئات الوطنية أو الدولية. فعلى سبيل المثال، تعمل المديرية الوطنية للتنمية المهنية في الإكوادور مع المنظمة غير الحكومية "مؤسسة إسكويل" (Fundación Esquel). وتنفذ وزارة التعليم والعلم في جورجيا مشاريع بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وغيرها من الوكالات حيث تم في ذلك السياق إعداد أربعة كتب مدرسية في التربية الوطنية لفائدة التلاميذ والمعلمين؛ ويجري إعداد برنامج لتدريب معلمي التربية الوطنية في جميع أنحاء جورجيا. وعقد مكتب الجبل الأسود لخدمات التعليم حلقات دراسية لفائدة المدارس الابتدائية والثانوية بشأن إهمال

الأطفال والشباب وإيذائهم. ونفذت وزارة التعليم والرياضة، بالتعاون مع اليونيسيف – الجبل الأسود، مشروعاً عن خلو المدارس من أشكال العنف، ويشمل تدريب المرشدين.

٢٥- وأفادت مؤسسات وطنية عدة معنية بحقوق الإنسان بتقديم دورات تدريبية للمعلمين، بالتعاون أحياناً مع الوزارات المختصة. وينظم المعهد الإستوني لحقوق الإنسان أنشطة تدريبية أثناء العمل مع وزارة التعليم والبحث. ويشترك المعهد الروماني لحقوق الإنسان مع وزارة التعليم والبحث والشباب والرياضة في إدارة دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لكل من المعلمين/المربين والتلاميذ. وتنظم تلك الجهات كل سنتين مسابقة وطنية عن القدرة على الإبداع في أساليب التربية بالتركيز على أمور منها إعداد المزيد من مواد التدريب بشأن حقوق الإنسان للمرحلة الثانوية. وقدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية كوريا ثلاثة برامج على الشابكة (الإنترنت) لمساعدة المعلمين على دراسة حقوق الإنسان دراسية ذاتية. وأعد مكتب وكيل شؤون حقوق الإنسان بغواتيمالا لحساب وزارة التعليم وحدات تعليمية عن منهجية التدريب على حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية، وأعد أيضاً دورات تدريبية تُتوج بشهادات للمعلمين. ويشجع المكتب كذلك على تنظيم دورات متخصصة للمعلمين تتناول حقوق الإنسان ومنهجيات التعليم. وأشارت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجيبوتي إلى شبكة للمربين العاملين في ميدان حقوق الإنسان، تسعى إلى الارتقاء بكفاءات المعلمين في مجال حقوق الإنسان ومنهجيات التعليم المناسبة.

٢٦- ولا يقتصر تثقيف المربين بحقوق الإنسان على تدريب المعلمين. ففي بلغاريا، نُظمت منذ عام ٢٠٠٣ مسابقات وطنية للمعلمين مرة كل سنتين في ممارسات التعليم الجيدة في مادة التربية الوطنية. ويتعاون المعهد الألماني لحقوق الإنسان وجامعة برلين الحرة على إضفاء الصبغة المهنية على التثقيف بحقوق الإنسان لدى التعامل مع الأطفال والشباب، والعمل الاجتماعي، والتثقيف الاجتماعي، وسوى ذلك. وتجعل الجامعات الألمانية للعلوم التطبيقية، التي تدرب المرشدين الاجتماعيين والشباب أو العاملين في مجال رعاية الأطفال، من التعليم المتعدد الثقافات، والتسامح، والتثقيف لمناهضة التمييز، جزءاً ثابتاً من المناهج الدراسية. وفي برلين، تشترك ثلاث جامعات للعلوم التطبيقية في منح درجة الماجستير في العمل الاجتماعي بوصفه مهنة في ميدان حقوق الإنسان.

دال- الموظفون المدنيون

٢٧- تدرج بلدان عدة القانون الدولي لحقوق الإنسان في برامج تدريب موظفيها المدنيين، ويتخذ أحياناً شكل مادة إلزامية (مثلاً في جمهورية كوريا والسويد). وتُدرج مادة حقوق الإنسان الأساسية بانتظام في برامج التدريب الإلزامي لجميع الموظفين المدنيين في سلوفينيا، بمجرد توليهم مناصبهم، ولكبار المديرين في الإدارة العامة. ومن أمثلة المؤسسات المتخصصة في تدريب موظفي الدولة في مجال حقوق الإنسان المعهد المركزي لتدريب المسؤولين

الحكوميين، ومعهد البحوث والتدريب في المجال القضائي، ومعهد التدريب في مجال الإحصاء (جمهورية كوريا). وتتولى لجنة الخدمة المدنية التابعة لرئيس جمهورية أذربيجان التدريب المهني للمسؤولين الحكوميين على المستويين المركزي والمحلي، ويتناول السلوك الأخلاقي الذي يجب أن يتحلوا به وحقوقهم وواجباتهم بصفتهم موظفين حكوميين. كما تلقى مسؤولو مكتب إسداء المشورة إلى المواطنين في موريشيوس تدريباً في مجال حقوق الإنسان.

٢٨- وأشارت بعض الدول إلى سياسات متصلة بذات الموضوع. فقد أدرجت وزارة الإدارة العمومية والأمن بجمهورية كوريا مثلاً حقوق الإنسان كعنصر من عناصر التدريب الإلزامي للموظفين المدنيين، وذلك عندما وضعت مبادئ توجيهية بشأن تثقيف الموظفين المدنيين وتدريبهم في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وأشارت وزارة الشؤون الخارجية السويدية إلى التدابير المتخذة لتوسيع نطاق التدريب على حقوق الإنسان ليشمل الموظفين العموميين نتيجة خطتَي العمل الوطنيتين السويديتين لحقوق الإنسان. وفي اليابان، على الوزارات والوكالات المعنية توفير التدريب للموظفين العموميين وفقاً لما جاء في الخطة الأساسية للتثقيف بحقوق الإنسان والتشجيع عليه لعام ٢٠٠٢، المعدلة في عام ٢٠١١ بقانون تعزيز التثقيف بحقوق الإنسان والتشجيع عليه. وتوفر هيئة الموظفين الوطنية مناهج دراسية في مجال حقوق الإنسان في برامج تدريب شتى لفائدة الموظفين العامين الوطنيين، وتصدر تعليمات لكل وزارة ووكالة لتحسن تدريبها في مجال حقوق الإنسان. وتعقد وزارة الشؤون الخارجية حلقات دراسية ومحاضرات في حقوق الإنسان لفائدة الموظفين الجدد والحاليين، وهذا ما تفعله كلية الإدارات المحلية المستقلة.

٢٩- ويسمح برنامج تثقيف القطاع العام بحقوق الإنسان في أستراليا لمسؤولي القطاع العام باستيعاب الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتعزيز قدراتهم على وضع السياسات والبرامج والتشريعات التي تتوافق مع حقوق الإنسان، وتوجيه متخذي القرارات الإدارية في قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة. وشارك ٧٠٦ مسؤولين عن القطاع العام من ٣٥ إدارة في أستراليا في برنامج التدريب العام في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠١١؛ وقُدم البرنامج بالشراكة مع المركز الأسترالي للتثقيف بحقوق الإنسان، ومعهد التكنولوجيا الملكي في ملبورن. وسيوزَّع نموذج للتعليم الإلكتروني في ميدان حقوق الإنسان على ٢٠٠ ٠٠٠ موظف عمومي في جميع أنحاء أستراليا. وتشمل موارد البرنامج دليلاً لحقوق الإنسان لفائدة الموظفين العموميين الأستراليين، وصحائف توجيهية في ميدان حقوق الإنسان[٧]. وقدمت الوكالة الوطنية الرومانية للموظفين المدنيين تدريباً على مبادئ عدم التمييز وتكافؤ الفرص إلى ١٢ ٤٩٣ موظفاً مدنياً. وقدم المعهد الوطني الإكوادوري للتعليم العالي، بمعية وزارة العدل وحقوق الإنسان والعبادة، دورة تدريبية أولية في حقوق الإنسان لفائدة الموظفين المدنيين، بلغ عددهم ٣٠ موظفاً من مؤسسات حكومية عدة، منها القوات المسلحة.

(٧) انظر www.ag.gov.au/humanrightseducation.

٣٠- وأدرجت كرواتيا دورات تدريبية في حقوق الإنسان في مناهج دراسية جامعية متخصصة لفائدة الموظفين العموميين والمدنيين. وفي سويسرا، تقدم الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية دورة تدريبية في ميدان حقوق الإنسان تدوم يومين لفائدة الموظفين والمتدربين في جهاز الإدارية الاتحادية. وتقدَّم دورة تدريبية مكثفة تدوم أسبوعين في مجال حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، وهي جزء لا يتجزأ من تدريب موظفي المجموعة السويسرية لخبراء الأنشطة المدنية لبناء السلام، الذين توفدهم سويسرا في بعثات السلام الدولية.

٣١- ويعرِّف التدريب المهني العام لموظفي الإدارات الحكومية والوظيفة العمومية، الذي تبرمجه سنوياً هيئة إدارة الموارد البشرية بحكومة صربيا، الموظفين المدنيين بمفاهيم تكافؤ الجميع في الفرص، والمساواة الجنسانية، وبالقوانين المتعلقة بالموظفين المدنيين وبحظر التمييز، وبمدونة قواعد سلوك الموظفين المدنيين. وحسنت وزارة الصحة، بدعم من اليونيسيف، تثقيف الطواقم الطبية العاملة مع الأطفال والأسر في المؤسسات الصحية وركزت على حماية الأطفال من إساءة المعاملة والإهمال، ودعم البنك الدولي مشروعاً لتدريب العاملين الطبيين في ميدان حقوق المرضى.

٣٢- وفي فرنسا، يؤكد ميثاق عام ٢٠٠٨ بشأن تعزيز المساواة في الخدمة المدنية القيم التي توجه الخدمة المدنية، وهي: المساواة، والعلمانية، والحياد، والنزاهة، وعدم التمييز. وفي عام ٢٠١١، نظمت حملة توعية لجميع الوزارات بموضوع المساواة المهنية بين الرجال والنساء في الخدمة المدنية. وتشمل موضوعات التدريب أثناء العمل لعام ٢٠١٢ دور القيم في الوظيفة العمومية، وحقوق الموظفين المدنيين وواجباتهم، ومدونات السلوك، ومبدأي الحياد وعدم التمييز. وفيما يتعلق بموظفي الحكومة المحليين، أفادت فرنسا بتنسيق "اللجنة الوطنية الفرنسية لليونسكو" الشبكة الفرنسية للتحالف الدولي للمدن لمناهضة العنصرية. وتعقد وزارة العدل اليابانية دورات تدريبية بشأن القيادة في مجال حقوق الإنسان لفائدة الموظفين العاملين في أنشطة التوعية بحقوق الإنسان في المحافظات والبلديات. وصدر كُتيب في السويد عن حقوق الإنسان في الأنشطة البلدية. ودربت وزارة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والإدارة العمومية والحكم الذاتي المحلي في صربيا موظفي الحكومات المحلية على المعايير الدولية لحماية حقوق الأقليات.

٣٣- وأفادت مؤسسات وطنية عدة لحقوق الإنسان بأنشطة تدريبية للموظفين المدنيين. وبالخصوص، قدمت اللجنة الآيرلندية لحقوق الإنسان دورات تدريبية إلى نحو ٤٠٠ موظف في إطار "مشروع التثقيف بحقوق الإنسان والتدريب عليها لفائدة الخدمة المدنية والوظيفة العمومية" منذ عام ٢٠١٠. وأصدرت ووزعت ٠٠٠ ٧ نسخة من دليل مرجعي في مجال حقوق الإنسان للخدمة المدنية والوظيفة العمومية، وأنشأت موقعاً للتدريب على الشابكة مزوداً بموارد مختلفة عن حقوق الإنسان[٨]، وأنتجت شريطاً مرئياً لتعلّم حقوق الإنسان على

(٨) انظر www.ihrc.ie/training.

الشابكة لفائدة موظفي الخدمة المدنية والوظيفة العمومية، ومواد أخرى. وتقدم المعلومات بلغة غير قانونية، وتشمل الدورات التدريبية مجموعات حوار، وأنشطة عن حقوق الإنسان، ودراسات حالات، وتمارين تطبيقية.

٣٤- وينظم المعهد الروماني لحقوق الإنسان دورات تدريبية في حقوق الإنسان وإقامة العدل لفائدة موظفي وزارة الشؤون الإدارية والداخلية. ويقدم مكتب وكيل شؤون حقوق الإنسان في غواتيمالا دورات تدريبية في حقوق الإنسان ومهارات القيادة للموظفين المدنيين. ونظم ديوان المظالم في بنما حلقات عمل، ودورات تدريبية قصيرة، ودورات تدريبية أطول أمداً تكلل بشهادة عن مواضيع من قبيل الأخلاقيات والقيم الديمقراطية، وآليات حماية حقوق الإنسان، والحق في الصحة، واستخدام القوة، لفائدة الموظفين المدنيين وموظفي إنفاذ القانون. وتشارك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجيبوتي في تدريب الموظفين المدنيين العاملين في مختلف الوزارات. وأعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية كوريا ست دورات تعليمية على الشابكة لتثقيف الموظفين المدنيين بحقوق الإنسان.

هاء- الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون

٣٥- أفادت بلدان عدة بالسياسات والمبادئ التوجيهية والأطر المتعلقة بتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان، وأشارت إلى المسؤوليات المؤسسية المترتبة على ذلك التدريب. فعلى سبيل المثال، ينص دستور إكوادور على أنه يجب تدريب ضباط الشرطة الوطنية على الديمقراطية وحقوق الإنسان كي يكونوا قادرين على أداء مهامهم؛ والمدربون في مجال حقوق الإنسان يعملون بنشاط في مقاطعات إكوادرو الـ ٢٤. وترد مبادئ حقوق الإنسان في مدونة قواعد سلوك الشرطة الاتحادية الأسترالية وفي التدريب المقدم إلى أفرادها. وفي الجمهورية التشيكية، يقوم نظام تثقيف الشرطة على استراتيجية عام ٢٠٠١ للتثقيف الإلزامي مدى الحياة لأفراد الشرطة وموظفي وزارة الداخلية، وتشمل التدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي يتولاه مركز حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة التابع لكلية الشرطة، بالتعاون مع الوكالات الحكومية وغير الحكومية، وأكاديمية الشرطة.

٣٦- وفي سويسرا، يشترط اجتياز امتحان في مجال حقوق الإنسان وآداب المهنة للانضمام إلى أفراد الشرطة. ويعِد معهد الشرطة السويسري دليلاً مرجعياً للتقدم للامتحان المهني الاتحادي بشأن حقوق الإنسان وآداب المهنة. واستُحدثت وحدة تدريب عن كفاءة الاتصال بين الثقافات وتنوعها على مستوى المقاطعة والمدينة. وفي فرنسا، يشمل التدريب الأولي للشرطة والدرك وحدة عن مدونة قواعد السلوك، والحقوق الأساسية، وأساليب التواصل. أما التدريب أثناء العمل - خاصة إعداد امتحان مهني للحصول على رتبة عريف شرطة - فيشمل حقوق الإنسان أيضاً.

٣٧- ويتلقى الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون في ألمانيا تدريباً منتظماً أثناء العمل حيث يشكل القانون الدولي لحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ منه، لا سيما مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وتدرج وزارة العدل في اليابان حماية حقوق الإنسان وقضايا الاتجار بالبشر في برامج تدريب موظفي مكتب الهجرة. والركن الأساسي لمدونات قواعد السلوك المهنية الأساسية للشرطة في اليابان هو احترام حقوق الإنسان. ويحضر أفراد الشرطة حديثو التعيين محاضرات في هذا الصدد.

٣٨- وفي موريشيوس، يشكل موضوع حقوق الإنسان مادة أساسية في تدريب موظفي الشرطة والسجون. وفي موناكو، يشمل تدريب مجندي أكاديمية الشرطة برنامجاً عن احترام حقوق الإنسان وسلامة الإنسان البدنية في جميع الظروف. ويهدف قسم حقوق الإنسان في وزارة الداخلية والبلديات في لبنان إلى منع انتهاك حقوق الإنسان من جانب قوى الأمن الداخلي في لبنان، والتوعية بمفاهيم حقوق الإنسان بواسطة التدريب؛ وقد وضع فريق عامل مؤخراً، بالتشاور مع مفوضية الأمم السامية لحقوق الإنسان، مدونة قواعد سلوك لفائدة قوى الأمن الداخلي.

٣٩- وأنشئت إدارة حقوق الإنسان في إطار الشرطة الوطنية الشيلية في عام ٢٠١١ لتعزيز المعايير الدولية لصالح أفراد الشرطة. ومنذ عام ٢٠١٢ واللجنة الدولية للصليب الأحمر تدعم الشرطة في إدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بعمل الشرطة في برامجها التدريبية، بما في ذلك تدريب المدرِّبين. ويقدم ١٢٦ مدرِّباً في مجال حقوق الإنسان من إدارة الشرطة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للمديرية الوطنية للتثقيف في إكوادور برنامج التطوير المهني المستمر للشرطة. ويشمل البرنامج قوات الشرطة كافة، ويتم تدريب ٦٠٠ فرد أسبوعياً.

٤٠- وكانت حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٣ جزءاً من مناهج التدريب المنتظم أثناء العمل في وكالة الشرطة الوطنية ووزارة العدل في جمهورية كوريا. وفي الأكاديمية الإستونية للعلوم الأمنية، يشكل موضوع حقوق الإنسان مادةً من مواد المناهج الدراسية المخصصة لموظفي الإصلاحيات، وحرس الحدود، والشرطة. وتقدم أكاديمية الشرطة الجزائرية التدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون العاملين في المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني.

٤١- ويدير مركز للتدريب تابع لوزارة العدل في صربيا برامج تدريبية منتظمة بشأن حقوق الإنسان لفائدة موظفي دائرة الأمن والحراس القضائيين، وتَوسّع نشاطه ليشمل تدريب المدربين ورؤساء المؤسسات والإدارات الجنائية. ونظم مركز التدريب المتخصص والتطوير المهني التابع لوزارة الداخلية حلقات دراسية عن منع المضايقة في أماكن العمل. ويعد تدريب ضباط الشرطة على معاملة القصّر إلزامياً. ونفذت الوزارة أيضاً برامج تدريبية بشأن الاتجار بالبشر، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وفي السودان، تقدم إدارة التدريب التابعة لوزارة العدل والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان دورات تدريبية، في جملة أمور أخرى،

على إقامة العدل لفائدة ضباط الشرطة والأمن. وتشمل المقررات الدراسية لكليات الشرطة والأمن قانون حقوق الإنسان.

٤٢- ومن الموضوعات التي يتكرر الإبلاغ عنها والتي يشملها التدريب الأولي والتدريب أثناء العمل حقوق الإنسان في أعمال الشرطة، والقانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق، واستخدام القوة والأسلحة النارية، وقواعد احتجاز السجناء ومعاملتهم، والتعذيب، وعدم التمييز، والاتجار، وآداب المهنة، وكفاءة الاتصال بين الثقافات. وتقدم أكاديمية الشرطة الكرواتية مادة إلزامية بعنوان "سلطات الشرطة وحقوق الإنسان". وتشمل مناهج الدراسة الخاصة بأكاديميات الشرطة في أذربيجان وسلوفينيا حقوق الإنسان باعتبارها مادة مستقلة. ففي أذربيجان، أعد الطاقم التربوي بأكاديمية الشرطة أداة تعليمية عن الشرطة وحقوق الإنسان بمساعدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وفي بلغاريا، تدرِّس أكاديمية وزارة الداخلية حقوق الإنسان للموظفين كجزء من التدريب المهني الأولي وأثناء العمل. والتدريب في مجال حقوق الإنسان إلزامي لجميع موظفي الوزارة المرخص لهم رسمياً بحمل سلاح ناري. ويمكن لموظفي الوزارة أيضاً تلقي تدريب منفصل عن بُعد بشأن تقريب الشرطة من المجتمع.

٤٣- وأفادت المفتشية الكولومبية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بإن نظام تثقيف الشرطة الوطنية يهدف إلى بناء ثقافة احترام حقوق الإنسان المدرجة في برامج تدريب قوات الشرطة. ويشمل التعليم الإلكتروني للشرطة دورة تدريبية عن حقوق الإنسان ودورة في أساليب تدريس حقوق الإنسان تمنح فيها شهادة. وفي أستراليا، يشمل تدريب جميع أفراد الشرطة قبل ابتعاثهم إلى الخارج حقوق الإنسان بوسائل منها وحدات الأمم المتحدة للتعليم الإلكتروني.

٤٤- وتشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنشاط تنظيم دورات تدريبية للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان. فمكتب وكيل شؤون حقوق الإنسان في غواتيمالا، مثلاً، يدعم تنظيم دورات تدريبية في أكاديمية الشرطة، ويسير عقد حلقات عمل في مراكز الشرطة، ويدعم تنظيم دورات تدريبية لأفراد الشرطة الساعين إلى الترقية. ولدى اللجنة الاستشارية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الجزائر لجنة فرعية دائمة مخصصة لتنظيم حملات الإعلام العام والتدريب بما في ذلك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وقد أدرجت لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا حقوق الإنسان في عمليات التقييم التي تجريها شرطة نيوزيلندا في مجالات التلقين والتدريب والكفاءة. وفي عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، نظمت اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان حلقات عمل لتوعية أفراد الشرطة وموظفي السجون والهجرة. وفي عام ٢٠١١، درب ديوان المظالم في بنما ١٩٣٣ شخصاً في مجال حقوق الإنسان، منهم موظفون مكلفون بإنفاذ القانون، وموظفو السجون، والموظفون المدنيون. وفي نيجيريا، نظمت لجنة حقوق الإنسان حلقات عمل في مجال حقوق الإنسان لفائدة الشرطة وإدارات

السجون من أجل تحسين مستوى امتثالهم لمعايير حقوق الإنسان لدى قيامهم بمهامهم. وشمل عملها أيضاً إدراج حقوق الإنسان في مناهج تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون حيث وضعت لهم دليلاً للتدريب يتناول حقوق النساء والأطفال.

٤٥- ووضعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا مواد بشأن حقوق الإنسان، منها أدلة بشأن حقوق الإنسان لفائدة موظفي السجون والشرطة. ومنذ عام ٢٠١١، نظمت اللجنة ٨٩ فصلاً خاصاً عن حقوق الإنسان لفائدة أكثر من ٠٠٠ ٨ فرد من أفراد الشرطة، وقدمت ٢٤ درساً خاصاً داخل الأكاديمية الوطنية لشرطة التحقيق، ومعهد تدريب الشرطة، وكلية الشرطة الوطنية الكورية. ووزعت اللجنة أيضاً كتباً مدرسية على الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وهي تتعلق بالتحقيق وحقوق الإنسان، والأمن وحقوق الإنسان. وفي جيبوتي، أعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دليلين قضائيين عن العنف الجنساني، ونظمت دورات تدريبية للدرك والشرطة والجيش وموظفي السجون.

٤٦- وفي بعض البلدان يشكل التدريب في مجال حقوق الإنسان شرطاً رسمياً لموظفي السجون. ففي سويسرا مثلاً، يشمل التدريب الأساسي لموظفي السجون الصكوك والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي موناكو، يحدد مشروع المبادئ التوجيهية واجبات موظفي السجون والتزاماتهم، والتدريب المناسب، مع مراعاة قواعد السجون الأوروبية. ويجسّد التدريب الذي يقدمه معهد التعليم التابع لدائرة السجون بالجمهورية التشيكية المعايير القانونية المنطبقة حالياً. وفي ألمانيا، توجه معايير الأمم المتحدة ومجلس أوروبا المنطبقة برامج التدريب لفائدة موظفي السجون وموظفي مؤسسات الطب النفسي.

٤٧- وأفادت دائرة السجون الشيلية بالدورات التدريبية الإلزامية التي يتم تنظيمها في ميدان حقوق الإنسان لفائدة موظفيها القادمين، بما في ذلك ما يتعلق بالنظم الدولية لحماية حقوق الإنسان المنطبقة على العمل في السجون. وتعيد دائرة السجون تصميم برامج التدريب لموظفيها في معهد تدريب موظفي السجون، بزيادة التشديد على حقوق السجناء. وفي فرنسا، تدرب المدرسة الوطنية لإدارة السجون موظفي السجون تدريباً أولياً على احترام حقوق الإنسان في المرافق الفرنسية. وتدير مع جامعتي بو وبوردو درجة ماجستير تعد في سنيتين في مجال إنفاذ قانون الأحكام الصادرة وحقوق الإنسان. وتتعاون مع النظراء الدوليين على تدريب موظفي السجون، بمعية الدائرة الوطنية لإدارة السجون.

٤٨- ويشمل نظام تدريب موظفي السجون في مجلس القضاء التابع للأكاديمية الإستونية للعلوم الأمنية التعليم العالي الاحترافي، والتعليم المهني، والتدريب أثناء العمل، لمدة ثلاث سنوات، وكل ذلك يتناول حقوق الإنسان. والتدريب على حقوق الإنسان قبل الالتحاق بالخدمة إلزامي. وتقيّم إدارة السجون التابعة لوزارة العدل التدريب على حقوق الإنسان في المؤسسات وتقدّر آثاره. وتشمل مدونة الأخلاقيات التي تحكم موظفي السجون معايير حقوق الإنسان. وفي وزارة العدل ببلغاريا، يتم تدريب موظفي الإدارة العامة المعنية بـ "تنفيذ

الأحكام" على أمور منها منع التعذيب، واستعمال القوة. ويحضر موظفو السجون في اليابان محاضرات عن حقوق السجناء الإنسانية. ووضعت وزارة العدل في الجزائر، وهي المسؤولة عن السجون، برنامجاً تدريبياً عن حقوق الإنسان. وتضع اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع إدارة السجون، منهاجاً عن حقوق الإنسان لفائدة موظفي السجون.

واو- الجيش

٤٩- أفادت بلدان عدة بأن العسكريين تلقوا التدريب في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومن المؤسسات التي تقدم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان كلية الدفاع الوطني الإستونية، والكلية الحربية السودانية، وأكاديمية الدفاع الوطني التابعة لوزارة الدفاع اليابانية، وأكاديمية قوات الدفاع الأسترالية، والأكاديمية الوطنية للدراسات السياسية والاستراتيجية في شيلي. واتخذ الجيش اللبناني والمديرية العامة للأمن العام إجراءات أيضاً في هذا الصدد.

٥٠- وتفيد وزارة الدفاع الوطني في شيلي بأن الجيش والبحرية والقوات الجوية تدرب أفرادها في مجال حقوق الإنسان. ويصدُق الشيء نفسه على كولومبيا وجمهورية كوريا، حيث تَكثّف التدريب في مجال حقوق الإنسان في القوات المسلحة منذ اللوائح التي صدرت عام ٢٠٠٨ بشأن تثقيف الجيش في مجال حقوق الإنسان. ويعقد مجلس التثقيف بحقوق الإنسان في الجيش مشاورات سنوية بشأن الكتب المدرسية والتدريب لفائدة وزارة الدفاع الوطني في جمهورية كوريا. وفي أذربيجان، تدرَّس مواد في القانون الإنساني كل أسبوع للقوات المسلحة في وحدات وتشكيلات الجيش، ومؤسسات التعليم الخاصة. وتنشر وزارة الدفاع بأرمينيا معلومات عن حقوق الإنسان بين العسكريين للقضاء على التمييز العنصري وكراهية الأجانب.

٥١- وفيما يتعلق بسياسات التدريب، أدرج التدريب في مجال حقوق الإنسان في إطار القوات المسلحة التشيكية تمشياً مع "مفهوم التثقيف في القوات المسلحة التشيكية: إعداد التثقيف العسكري وتطويره في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١"، حيث يورد مبادئ التدريب في مجال حقوق الإنسان والمعارف والمهارات المطلوبة على جميع مستويات الخدمة. وجاء في أمر أصدره وزير الدفاع في عام ٢٠٠٧ أنه يجب إدراج التدريب في مجال حقوق الإنسان في جميع وثائق البرمجة المتعلقة بتدريب القوات المسلحة. ثم إن حماية حقوق الإنسان مدرجة في مواد إلزامية في كلية الدفاع، مثل القانون، وقانون الأمن والدفاع، والقانون الإنساني الدولي.

٥٢- وأفادت وزارة الشؤون الخارجية بكولومبيا بأن السياسة الشاملة بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي وضعتها وزارة الدفاع الوطني، تقضي بأن التدريب في مجال حقوق الإنسان يشكل هدفاً استراتيجياً. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أنشئت مدرسة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التابعة للجيش الوطني لتدريب أفراد القوات المسلحة،

وأفراد الشرطة في بعض الحالات. وقد دُرب أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة بفضل هذه الدورات. وفي عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وُزعت على نحو ٤٦٠ ٠٠٠ مشارك مقررات تدريب في مجال حقوق الإنسان، في حين استفاد ٣١٨ ٠٠٠ شخص من أنشطة تدريبية خارج المنهاج.

٥٣- ودربت وزارة الدفاع الصربية موظفيها والعسكريين على استراتيجيتي الأمن والدفاع الوطنيين، وكلتاهما تشدد على التقيد بحقوق الإنسان. ونظمت أيضاً دورات تدريبية عن المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن، وحظر التمييز في حق السحاقيات واللواطيين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وفي الأكاديمية العسكرية، يتناول موضوع "الحق في الدفاع والقانون الإنساني الدولي" جزئياً قضايا حقوق الإنسان. ويُطْلَع العسكريون من الجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفينيا وسويسرا على قضايا حقوق الإنسان قبل إيفادهم إلى الخارج في بعثات السلام. وتنسق الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر استراتيجيات وسياسات وزارة الدفاع والقوات المسلحة في إكوادور في ميدان حقوق الإنسان. ويجري إعداد منهاج تدريب في مجال حقوق الإنسان.

٥٤- ومن بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تدرب العسكريين في مجال حقوق الإنسان مكتب وكيل شؤون حقوق الإنسان في غواتيمالا، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجيبوتي. وفي إطار "شهر حقوق الإنسان" الذي أعلنه أمين المظالم بأذربيجان في عام ٢٠١١، والمستند إلى أحكام خطة العمل الوطنية بشأن حماية حقوق الإنسان، نُظمت حلقات دراسية عن حقوق الإنسان لفائدة موظفي النيابة العسكرية والمحكمة العسكرية.

٥٥- ومن أدوات التعليم قرص فيديو رقمي تفاعلي سويسري عن حقوق الإنسان يشتمل على دراسات حالات عملية، يستعمله أفراد الجيش السويسري. وفي أرمينيا، يقدّم تدريب في مجال حقوق الإنسان للجيش على أساس دليل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، يتضمن فصلاً عن حقوق الأقليات الإثنية واللغوية في الجيش.

ثالثاً- الأنشطة على الصعيد الدولي

ألف- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

١- تنسيق البرنامج العالمي على الصعيد الدولي

٥٦- تولت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنسيق البرنامج العالمي على الصعيد الدولي. وبعد اعتماد خطة العمل، عززت المفوضية نشرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بالوصول إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص ومنظمة تعمل في مجال التثقيف بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بواسطة نظام توزيع البريد الإلكتروني

للبرنامج العالمي للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان التي تتعهدها رابطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بعثت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان رسائل إلى جميع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء تشجعهم على تنفيذ البرنامج العالمي على الصعيد الوطني.

٥٧- وكثيراً ما تفاعلت المفوضية مع عدة أطراف فاعلة، مثل الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، بتوفير المعلومات والمنشورات والمشورة وغير ذلك من أشكال الدعم، والمشاركة في الأحداث ذات الصلة مثل الأحداث الجانبية المختلفة التي أعدت على المستوى الدولي أثناء انعقاد دورات مجلس حقوق الإنسان والاجتماعات السنوية للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٥٨- وأعدت المفوضية واليونسكو كتيباً يتضمن خطة العمل للمرحلة الثانية، ويلقي الضوء في مقدمته المقتضبة على عناصره الأساسية. وسيصدر في عام ٢٠١٢ وينشر إلكترونياً، في جملة وسائل.

٢- تبادل المعلومات، والأدوات، والموارد

٥٩- شجعت المفوضية تبادل المعلومات عن مبادرات التثقيف بحقوق الإنسان على مستويات متعددة عن طريق أنشطة عدة، منها قسم مخصص من موقع المفوضية على الشابكة[٩]. فقد زادت المفوضية عدد الصفحات الشبكية للبرنامج العالمي (بالإسبانية والفرنسية والإنكليزية) التي تقدم، في جملة ما تقدم، معلومات عن المبادرات الوطنية المتعلقة بالتثقيف بحقوق الإنسان، ونصوص الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

٦٠- ووزعت المفوضية مواد ومنهجيات تدريبية بشأن حقوق الإنسان تستند إلى الممارسات الجيدة[١٠]، ومن ذلك الدليل الذي تعاونت المفوضية ومؤسسة إكويتاس على إعداده، وهو بعنوان: *"تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان: دليل المربين في مجال حقوق الإنسان"*، ودليل تقييم ذاتي اشتركت المفوضية واليونسكو في إعداده من أجل الحكومات بشأن التثقيف بحقوق الإنسان في نظام التعليم، من المقرر أن يصدر قريباً. وتحدّث المفوضية منشورها الصادر في عام ١٩٩٩ "الحق في التثقيف بحقوق الإنسان"، حيث جمعت أحكاماً عن التثقيف بحقوق الإنسان اعتمدتها الحكومات في سياق آليات حكومية دولية عدة، لتكون أداة للدعوة. وتقوم المفوضية أيضاً، بمعية منظمتين غير حكوميتين، بإنتاج فيلم بعنوان *"الطريق إلى الكرامة: قوة التثقيف بحقوق الإنسان"* يوثق ما يُحْدثه التثقيف بحقوق الإنسان من تأثيرات إيجابية في حياة الناس. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، كان الفيلم في مرحلة ما بعد الإنتاج؛ ومن المتوقع عرضه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

---

(١) انظر www2.ohchr.org/english/issues/education/training/index.htm.

(٢) متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/TrainingEducation.aspx.

٦١- وتدير المفوضية مجموعة موارد متاحة للجمهور عن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وهي عبارة عن قسم من أقسام مكتبة المفوضية يضم أكثر من ١٠٠ ٣ مرجع من جميع أنحاء العالم. وتقدم قاعدة بيانات المفوضية على الشابكة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان معلومات عن نحو ٣٠٠ برنامج تدريب في جميع أنحاء العالم يُحدَّث بانتظام، وأكثر من ١٠٠ ١ مؤسسة للتدريب والتثقيف[١١]. وحافظت المفوضية على مكون تثقيفي عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولدى المفوضية أكثر من ٣٥٠ مادة ترتبط بالموضوع (مواد مطبوعة، ومسموعة ومرئية، وتذكارية)، وصفحة شبكية تتضمن موارد عدة، منها ٣٨٤ ترجمة إلى لغات ولهجات وطنية ومحلية.

٣- دعم القدرات الوطنية ومبادرات المجتمع المدني

٦٢- يدعم مقر المفوضية والمكاتب الميدانية بانتظام الكفاءات الوطنية لتوفير التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان بتقديم المشورة المنهجية ومشورة الخبراء، إضافة إلى تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل وأنشطة أخرى بشأن موضوعات كثيرة عن حقوق الإنسان لفائدة فئات مهتمة عدة. وترد تفاصيل عن أنشطة التثقيف التي تضطلع بها المفوضية في تقرير المفوضية لعام ٢٠١١[١٢].

٦٣- ومن أمثلة الأنشطة الدولية برنامج توجيه الدبلوماسيين في مجال حقوق الإنسان، الذي يشارك في تنفيذه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، في جنيف ونيويورك، للارتقاء بمستوى فهم المسؤولين الحكوميين لنظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان؛ وحلقات عمل للمربين المنتمين إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن تقييم التدريب في مجال حقوق الإنسان، بتنظيم مشترك مع إكويتاس؛ والتعاون مع "الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي" على وضع مواد تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة حرس حدود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وجهود تعزيز القدرات الوطنية لتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة الجيش والشرطة وأفراد آخرين موفدين في بعثات السلام.

٦٤- وترد المفوضية بانتظام على الأسئلة المتعلقة بالتثقيف بحقوق الإنسان الواردة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وتسدي المشورة في مجال المنهجية وتقدم خدمات الإحالة وغير ذلك من التوجيهات. وقد دعمت مِنحُ المفوضية ومنشوراتها ومشاركة موظفيها المتخصصين الأنشطةَ الدولية والإقليمية في مجال التثقيف بحقوق الإنسان التي تنظمها أطراف أخرى فاعلة.

---

(٣) انظر http://hre.ohchr.org/hret/intro.aspx.

(٤) يمكن الاطلاع عليه (بلغته الأصلية) بالنقر على الرابط التالي:
www2.ohchr.org/english/ohchrreport2011/web_version/ohchr_report2011_web/index.html.

٦٥- ويقدم "مشروع التآزر لمساعدة المجتمعات المحلية"، وهو مبادرة مشتركة بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منحاً صغيرة منذ عام ١٩٩٨[١٣] إلى منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية دعماً للمبادرات الشعبية في مجال التثقيف بحقوق الإنسان في بلدان مختارة. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، دعمت المنح أنشطة مكافحة التمييز؛ وقدمت المفوضية ٢٨ منحة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠ منحة، إلى كل من، إكوادور، وأوروغواي، وأوغندا، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، والرأس الأخضر، والسنغال، والعراق، والكاميرون، وكوسوفو، وموريتانيا. وفي إطار المرحلة الثامنة من المشروع (٢٠١٢-٢٠١٣)، تتوقع المفوضية والبرنامج تقديم منح إلى كل من الأرض الفلسطينية المحتلة، وبوركينا فاسو، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، والسلفادور، والسودان، والكاميرون.

باء- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٦٦- تقوم اليونسكو، في إطار ولايتها في ميدان التعليم، بتشجيع ودعم تنفيذ البرنامج العالمي من جانب الدول الأعضاء فيها، وكذلك باتخاذ مبادرات مشتركة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، كما وردت الإشارة إلى ذلك أعلاه. فقد وضعت مواد لمساعدة الدول الأعضاء على إدماج التثقيف من أجل السلام وحقوق الإنسان في النظم المدرسية، ومن ذلك منشور "قضايا معاصرة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان" (*Contemporary Issues in Human Rights Education*) (حزيران/يونيه ٢٠١١). ومثال آخر على ذلك إنتاج فيلم قصير بعنوان "التثقيف من أجل حقوق الإنسان: الشباب يتحدثون" (*Education for Human Rights: Young People Talking*) بالتعاون مع اللجان الوطنية لليونسكو والمنسقين الوطنيين لشبكة مشروع المدارس المنتسبة لليونسكو من أذربيجان، وألبانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وكندا، ولبنان. ويظهر الفيلم هواجس التلاميذ الرئيسة من منظور التثقيف بحقوق الإنسان؛ ويتناول، في جملة ما يتناول، القضايا الجنسانية والعنف والسلام والتنوع.

جيم- منظمات حكومية دولية أخرى

٦٧- روّج مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التثقيف بحقوق الإنسان والبرنامج العالمي في المنطقة التي تتكون منها دول هذه المنظمة. ونُظمت أنشطة وطنية وإقليمية في آسيا الوسطى لعرض نهوج التثقيف بحقوق

(٥) انظر www2.ohchr.org/english/issues/education/training/act.htm.

الإنسان في النظام التعليمي، ولمساعدة الدول على إدراج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الرسمية. وما انفك المكتب أيضاً يضع مبادئ توجيهية للتثقيف بحقوق الإنسان في نظام التعليم الثانوي لفائدة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والمهنيين العاملين في قطاع الصحة العامة، تشمل توجيهات منهجية لتأمين تثقيف جيد النوعية في مجال حقوق الإنسان.

٦٨- ويدعم مجلس أوروبا[١٤] التثقيف بحقوق الإنسان والبرنامج العالمي في أوروبا، وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت ٤٧ دولة عضواً، بموجب التوصية CM/Rec(2010)7، ميثاق التثقيف بالمواطنة الديمقراطية وبحقوق الإنسان الذي سيعاد النظر في تنفيذه في نهاية عام ٢٠١٢. ومن مراجع المجلس المتعددة "ميثاق الجميع" المعروض بلغة يفهمها الشباب، ونسخة منقحة من "*نطاق: دليل بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان بالاشتراك مع الشباب*" (*Compass: A manual on human rights education with young people*). ومن بين أنشطة التدريب العديدة التي يضطلع بها المجلس برنامج بستالوزي[١٥] الذي ينمّي كفاءات أخصائيي التربية، والتدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة القضاة، وموظفي السجون، وموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وفئات أخرى من المهنيين. هذا، والتثقيف بحقوق الإنسان مندرج أيضاً في سياسة المجلس المتعلقة بالشباب.

٦٩- وبناء على مبادرة مجلس أوروبا، أنشئ فريق الاتصال الدولي المعني بالتثقيف في مجالي المواطنة وحقوق الإنسان في عام ٢٠١١ قصد توثيق التعاون بين المبادرات الإقليمية والدولية في هذا المجال. ويضم الفريق المفوضية السامية لحقوق الإنسان، واليونسكو، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمفوضية الأوروبية، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلم (ألكسو)، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجلس أوروبا. وعُقد أول اجتماع له في ستراسبورغ، بفرنسا، في آذار/مارس ٢٠١٢.

رابعاً- الاستنتاجات

٧٠- تكشف الدراسة التي تناولت البلدان الـ ٤٥ المعنية، والمعلومات الواردة، أن جهوداً كبيرة تبذل في جميع أنحاء العالم لإدراج التثقيف بحقوق الإنسان في إطار التعليم والتدريب في جميع القطاعات التي تركز عليها المرحلة الثانية من البرنامج العالمي (٢٠١٠-٢٠١٤) وما بعدها. ويتضمن التقرير أمثلة عدة على مبادرات التدريب المحددة التي تعزز معايير حقوق الإنسان، والتي تم وضعها بفضل التعاون والجهود الإضافية التي بذلتها الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الجامعية،

(٦) www.coe.int/t/dg4/education/edc/What/ICCCoE_EN.asp.

(٧) انظر www.coe.int/pestalozzi.

والجهات الفاعلة الدولية. وإذا كانت بعض المبادرات الوطنية قد استرشدت فيما يبدو بالإطار العالمي للبرنامج العالمي، فقد انبثقت الممارسات القائمة بشكل مستقل في حالات أخرى. وبصرف النظر عن هذا، فهي تظهر تزايد التزام الدول بالمضي قدماً بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات. وبالخصوص، تتيح مقارنة بدراسة استقصائية عن التثقيف بحقوق الإنسان أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٠ (A/55/360) أساساً لتعيين الاتجاه المتزايد نحو إضفاء الطابع المؤسسي على التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. ويمثل تطبيق منهجيات تثقيفية سليمة تقوم على الممارسات الجيدة وتقيَّم باستمرار، إضافة إلى انتظام التعاون والتشبيك وتبادل المعلومات بين جميع الجهات الفاعلة، استراتيجيات رئيسية تكفل فعالية جهود التثقيف هذه.

٧١- وبالنظر إلى تعدد القطاعات المستهدفة، والهيئات المختلفة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية على الصعيد الوطني، قد يمثل تطبيق التثقيف في مجال حقوق الإنسان بشكل متسق على المستوى الوطني تحدياً بإيلاء الأولوية للمبادرات المخصصة. وإذا أريد أن يكون للتثقيف بحقوق الإنسان أقصى ما يمكن من آثار على المدى الطويل من أجل الإعمال التام لحقوق الإنسان، يشجع بقوة رسم استراتيجيات تنفيذ وطنية تقوم على تقييم الاحتياجات وتشتمل على عملية رصد وتقييم، وفق ما جاء في خطة عمل البرنامج العالمي.

المرفق

قائمة بأسماء البلدان التي قدمت ردوداً

ألف- الحكومات

الاتحاد الروسي
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
ألبانيا
ألمانيا
إيطاليا
بلغاريا
تايلند
الجبل الأسود
الجمهورية التشيكية
جمهورية مولدوفا
جورجيا
رومانيا
سلوفينيا
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
صربيا
غواتيمالا
فرنسا
قيرغيزستان
كولومبيا
لبنان
مالطة
موريشيوس
موناكو
اليابان

باء- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

إكوادور
آيرلندا
بنما
الجزائر
جمهورية كوريا
جيبوتي
رومانيا
غواتيمالا
كرواتيا
كولومبيا
ماليزيا
المملكة المتحدة
نيجيريا
نيوزيلندا